أكدوا مكانة فلسطين وأنه لا يحق التنازل عن شبر منها تحت أي ظرف

العلماء: نصرة الأقصى واجبة على المسلمين وسيبقى وقفاً إلى يوم القيامة

ليلى الشافعي

أكد عدد من علماء الكويت حرمة التفريط في المسجد الأقصى وما حوله.

وشددوا لـ «الأنباء» على انه ليس من حق أحد ان يتصرف في أرض فلسطين لا بيعا ولا تقسيما ولا تنازلا ولا تخاذلا ولا غلبة.

في البداية، يؤكد د.خالد المذكور ان الأقصى وما حوله لا يجوز التفريط فيه لا بيعا ولا تقسيما ولا تنازلا ولا تخاذلا ولا غلبة.

ويضيف الشيخ د.ناظم المسباح، القدس لها ما لها من مكانة في قلوب ونفوس المسلمين، فقد كانت أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ووردت نصوص في الكتاب العزيز وفي السنة النبوية عن مكانتها، فقال تعالى: (سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير).

وأوصى الرسول ﷺ بشد الرحال إليها بعد المسجد الحرام في مكة والمسجد النبوي في المدينة المنورة، ومن قال لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وأسلم لرب العالمين لا يستطيع أن ينفك من هذه المقدسات، مؤكدا انه لا يجوز التفريط في القدس فهي أرض الإسلام والمسجد الأقصى وصفه الله سبحانه وتعالى في هذه البقعة من الأرض بـ «المباركة» في أكثر من موضع في كتابه العزيز.

ولفت إلى ان الأمة الإسلامية الآن تمر بحالات من الضعف ولابد أن يأتي اليوم الذي يرفع الله عنها هذا الضعف ويجمع الكلمة ويوحد الصفوف وتعود هذه المقدسات لأمة الإسلام، فلا يجوز ان نتواني في حماية الأقصى وواجبنا كبير تجاه القدس والأقصى بأن نعمل بكل ما نستطيع لنصرته شرعيا وماليا وإعلاميا.

ويضيف د.محمد الحمود النجدي قائلا: القدس لها مكانة لا تنكر في الدين الإسلامي منذ بداية بعثة النبي ﷺ، حيث كان النبي ﷺ يتجه بصلاته الى المسجد الأقصى المبارك الذي هو قبلة الأنبياء ومهبط الوحي، وقد كان العرب وقتها على بقايا الحنيفية السمحة شريعة أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام، وقد تأكدت هذه القدسية في قلوب المسلمين وترسخت بعد حادثة الإسراء والمعراج للنبي محمد ﷺ من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى المبارك، وإمامة النبي ﷺ للأنبياء والمرسلين، وقد نزل في هذه الحادثة قول الله تبارك وتعالى: (سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير) الإسراء-1.

وقد كان النبي ﷺ يربط المسلمين بالمسجد الأقصى ربطا شرعيا من خلال توجيههم للصلاة فيه وذكر فضائله، والدعوة لإعماره، فالمسجد الأقصى هو ثاني المساجد بناء بعد المسجد الحرام، روى البخاري من حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله أيُّ المساجد وضع في الأرض أولا؟ قال: (المسجد الحرام)، قلت: ثم أي؟ قال: (المسجد الأقصى). قلت كم بينهما؟ قال: (أربعون سنة).

فالمسجد الأقصى متقدم على غيره من المساجد، وهو ثاني بقعة ظهرت فيها معالم العبودية لله تعالى، لذلك فقد حث النبي ﷺ على زيارة المسجد الأقصى المبارك وشد الرحال إليه، فقال ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول ﷺ، والمسجد الأقصى»، متفق عليه.

وفيه دلالة على توجيه المسلمين الى زيارة المسجد الأقصى وقصده بالزيارة حتى يظل عامرا حيا بالمسلمين.

وقد قال علماؤنا: لن ينجح العرب في استرداد فلسطين باسم العروبة أبدا، بل لا يمكن ان يستردوها إلا باسم الإسلام على ما كان عليه النبي ﷺ، وأصحابه، كما قال تعالى: (إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين)، الأعراف: 128، ومهما حاول العرب بغير هذا السبيل فإنهم لن يفلحوا أبدا مهما ملؤوا الدنيا من الأقوال والاحتجاجات والله وحده الهادي الى الحق والصواب.

ويؤكد د.بسام الشطي ان الكويت من أكثر الدول المانحة للمساعدات بكل أنواعها من أموال ومشاركة في التعليم وإنشاء المدارس وكفالة الطلاب وصيانة المسجد الأقصى للشعب الفلسطيني على مدى 60 عاما، فهي قضيتنا منذ زمن وليس من اليوم ويتهم البعض ان دول الخليج ليست مهتمة بالمسجد الأقصى، وهذا اتهام باطل، فقد قال رسول الله ﷺ «من لا يهتم بأمر المسلمين فليس منهم»، فالاهتمام بقضاياها ومقدساتهم ومد يد العون لهم سمة لأهل الكويت، لافتا الى ان القدس لا تفريط فيها والمسجد الأقصى من مقدسات المسلمين وسيبقى الى يوم القيامة قدسا ووقفا للمسلمين ولا تنازل ولا تفريط في القدس والمسجد الأقصى.

من جهته، قال د.سعد العنزي: الأقصى هي القضية الأولى والمركزية للعالم الإسلامي ولن ترضى الأمة الإسلامية إلا بتحريرها من الصهاينة المحتلين، ومن يدعي غير ذلك ففي عقله خبل ومنهجه متصهين، وهو من الإسلام أبعد. وأكد د.العنزي ان المسجد الأقصى قبلة المسلمين في الماضي وعشق المسلمين في الحاضر ومنهج تحريرها قائم ولا تزال الأمة تسعى لإنقاذها، فنسأل الله تعالى ان يفك أسر الأقصى من براثن المغتصبين ويرحم شهداء الأقصى من المسلمين.

وأضاف د.مطلق الجاسر، أشيد بموقف بلدنا الحبيب الرافض لأي شكل من أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب المعتدي، بدءا من صاحب السمو الأمير ومرورا بمجلس الوزراء ومجلس الأمة والشعب الكريم، طهر الله المسجد الأقصى من دنس الصهاينة الغاصبين.

وأكد الباحث الإسلامي والإعلامي حمد المري انه ليس المسجد الأقصى وحده حق للمسلمين ولا يجوز التفريط فيه، بل جميع أرض فلسطين الخالدة هي ملك وحق للشعب الفلسطيني وللعرب ولا يحق التنازل عن شبر منها تحت أي ظرف من الظروف، أسأل الله ان يرد كيد اليهود ومن يؤيدهم في نحورهم.

د.خالد المذكور

المذكور: لا يجوز التفريط بالأقصى وما حوله لا بيعاً ولا تقسيماً ولا تنازلاً ولا تخاذلاً ولا غلبة

د.ناظم المسباح

المسباح: لابد أن يأتي اليوم الذي يرفع الله عن الأمة ضعفها ويوحّد صفها وكلمتها

د.محمد النجدي

النجدي: قال علماؤنا لا يمكن استرداد الأقصى إلا باسم الإسلام وليس باسم العروبة

د. بسام الشطي

الشطي: الكويت أكثر الدول المانحة للشعب الفلسطيني واتهام دول الخليج بعدم الاهتمام باطل

د.سعد العنزي

العنزي: الأقصى هي القضية الأولى والمركزية للعالم الإسلامي لتحريرها من الصهاينة

د.مطلق الجاسر

الجاسر: أشيد بمواقف بلدنا الحبيب الرافض لأي شكل من أشكال التطبيع مع الصهاينة

الإعلامي حمد المري

المري: جميع أرض فلسطين الخالدة هي ملك وحق للشعب الفلسطيني والشعوب العربية

المغري: هل المراد من هذه الدورة التضييق على خريجي الشريعة أم استبعادهم بصيغة أخرى؟

طلبة الشريعة لـ «الأنباء»: نرفض مقترح تخصيص دورة لخريجي الشريعة الراغبين بالعمل في المحاماة دون أن تكون لـ «الحقوق» أيضاً

■ الشمري: هذه الدورة تطور من ممارسة مهنة المحاماة وتزيد من الخبرة في مجال الترافع أمام القضاة

■ المطيري: معادلة خريجي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت بـ «إجازة القضاء الشرعي»

ثامر السليم

رفض عدد من طلبة الشريعة المقترح الذي ينص على ان يتم تخصيص دورة لخريجي الشريعة فقط لمن يرغب منهم بالعمل في سلك المحاماة، مشترطين لموافقتهم على هذه الدورة ان يدخلها أيضا خريجو كلية الحقوق أسوة بهم.

وأشار الطلبة الى ان خريجي الحقوق حاليا يقومون بالتدريب لدى مكاتب المحامين خلال عامين أسوة بخريجي الشريعة، متسائلين: أي اختلاف بين خريجي الشريعة عن الحقوق ليأخذوا دورة منفردين دون ان تكون لخريجي الحقوق أيضا؟!

«الأنباء» التقت عددا من طلبة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت للحديث عن هذا الموضوع، واليكم التفاصيل:

في البداية قال طالب كلية الشريعة محمد الشمري: ان خريجي الشريعة وخريجي الحقوق يخضعون لدورة لمدة عامين في مكتب محاماة لكسب خبرة ولا توجد أي مشكلة في إعطاء دورة لخريجي الشريعة، ولكن مع اشتراط ان تكون هذه الدورة كذلك لخريجي الحقوق، مشيرا الى ان هذه الدورة تطور من ممارسة مهنة المحاماة وتزيد من الخبرة في مجال الترافع أمام القضاة.

حمد المطيري

وتابع الشمري قائلا: جاء في مشروع قانون المحاماة الجديد ان تنشئ جمعية المحامين معهدا يسمى «معهد الكويت للمحاماة» يكون تحت رقابة مجلس إدارة جمعية المحامين وهذا المقترح يشترط على ان يكون على خريجي الشريعة والحقوق التسجيل في هذا المعهد ليطوروا من مهنتهم ولتأهيلهم للترافع أمام القضاة، لافتا الى ان هذا يضمن الشفافية والتقييم العادل لمن يريد ان يلتحق بمهنة المحاماة فعليا بأخذ الخبرة الحقيقية دون محسوبيات او واسطات الدورة التثقيفية القانونية سواء لطالب الشريعة او لطالب الحقوق، لافتا الى اننا نجهل حقيقة ما سيتم في هذه الدورة أو ما سيتم طرحه او من وجود اختبارات من عدمه وهل بها نجاح ام رسوب وهل ستكون مدتها سنة او أقل، وهل سيتم تعامل الطالب على انه خريج ام على انه دبلوم ما بعد البكالوريوس، وهل سيلتحق بها طالب الحقوق أم لا، وهل ستغني عن الدورة التدريبية في مكتب محاماة؟

فهد المغري

وتساءل المغري: ما ملامح هذه الدورة وما شروطها؟ وهل هي باختبار أم بخلافه؟ داعيا الى ضرورة إيضاح وهذا القانون من مصلحتنا وسنستفيد منه أكثر.

الشريعة والحقوق

من جانبه، قال الطالب فهد المغري: اننا لا نمانع باتباع الملامح العامة لهذه الدورة لا ان تكون حلا وسطا، وما مميزات الدورة ومن المسؤول عنها هل هي كلية الحقوق أم كلية الشريعة ام جمعية المحامين؟

وتابع قائلا: هل المراد من هذه الدورة التضييق على خريجي الشريعة بمثل هذه الدورات لعدم الالتحاق بمهنة المحاماة من عدمه أم لا؟ مشيرا الى انه ربما كان المراد استبعاد طلبة الشريعة ولكن بصيغة أخرى.

وأكد المغري ان خريجي كلية الشريعة أثبتوا تميزهم وجهودهم في العديد من الميادين سواء في القضاء او في النيابة او في المحاماة، موضحا ان هناك العديد منهم يتقلدون مناصب مهمة في القضاء والنيابة ولا يفرقون عن خريجي كلية الحقوق في شيء.

وتوجه بالشكر الجزيل لنواب مجلس الأمة على وقوفهم مع طلبة الشريعة وسعيهم من اجل عدم استبعادهم عن مهنة المحاماة في القانون الجديد، مثمنا الجهود المشكورة التي تبذل من اجل الحفاظ على مستحقات خريجي كلية الشريعة.

كفاءة خريجي الشريعة

أما الطالب حمد المطيري فقال: ان قانون المحاماة الجديد والذي يهدف الى استبعاد خريجي كلية الشريعة من مهنة المحاماة الأمر الذي يضيق على طلبة الشريعة مجالات العمل ويحرمهم ما كان لهم من مكتسبات، مشيرا الى ان مناهج كلية الشريعة تحتوي على ما يحتاج إليه من دراسات قانونية وشرعية.

ولفت الى ان الجميع يشهد بكفاءة خريجي كلية الشريعة العديد سواء من المستشارين والقضاة ووكلاء النيابة الذين أثبتوا جدارتهم، مستنكرا من الاقتراح الذي يقضي بإبعاد أبناء الكويت من خريجي الشريعة عن مهنة المحاماة، وطالب بأن تكون هذه الدورة او غيرها لخريجي الشريعة والحقوق.

وتابع المطيري قائلا: ان كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت أعلنت في خطاب رسمي عن معادلة الخريجين من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت بـ «إجازة القضاء الشرعي» في تخصص «الشريعة» أو «الفقه وأصول الفقه» أو «الفقه المقارن والسياسة الشرعية»، مؤكدا رفضه لتخصيص دورة فقط لخريجي الشريعة دون ان تكون مخصصة لخريجي كلية الحقوق.

مبدأ المساواة

ولفت الى انه إيمانا مني بمبادئي الراسخة بأن أكون حيث يكون الحق ولا أبالي وأنه لا يموت حق وراءه مطالب فقد تقدمت لرئيس مجلس الأمة وللنواب المحترمين بكتاب حول تعديلات قانون المحاماة لعل أبرزها يكمن في ان هذا التعديل المقترح يثير شبهة عدم الدستورية، وذلك لمخالفة نص المادة 2 من الدستور الكويتي والتي جراء نصها على الآتي: «دين الدولة الإسلام. والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع».

كما ان من الشبهات الإخلال بمبدأ المساواة ومخالفة نص المادة 29 من الدستور والتي تنص على أن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية» وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين، وكذلك الإضرار بمصالح عدد كبير من الطلاب المنتسبين لكليات الشريعة.

أحمد المديعج لـ «الأنباء»: استبعاد خريجي الشريعة من مهنة المحاماة لا يتفق مع المنطق والقانون

■ النواب المتضامنون مع خريجي الشريعة بالدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم ورفض مقترح استبعادهم عن مهنة المحاماة بلغوا 33 نائبا

أكد رئيس جمعية الشريعة في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت أحمد المديعج ان خريجي الشريعة متى ما أرادوا الانخراط في مجال المحاماة يخضعون الآن لدورة تعريفية في جمعية المحامين الكويتية، ويتاح لهم دخول مرات مختلفة خلال المهنة مدفوعة الأجر، مشيرا الى ان الأمر لم يقتصر فقط على هذا الأمر بل يتضمن أيضا التدريب لمدة عامين في احد مكاتب المحامين.

ولفت المديعج الى ان محاولة استبعاد خريجي الشريعة من مهنة المحاماة لا تتفق مع المنطق والقانون، فالقانون مقيد بالدستور الذي نص على ان الشريعة مصدر رئيسي من مصادر التشريع فقانون الأحوال الشخصية والأوقاف والميراث والوصايا والحدود والجنايات وغيرها من القوانين تنظمها الشريعة الإسلامية.

أحمد المديعج

وتساءل: ما الفائدة التي تعود على طالب كلية الشريعة عند دراسته 63 وحدة دراسية فقط في القانون والقضاء والمرافعات والدعاوى غير الحدود والجنايات والأحوال الشخصية والمواريث والأوقاف والشركات»، نعم يدرسون كل هذه المواد ومن ثم يتم استبعاد خريجي الشريعة، مشيرا الى ان الفرق بين خريجي الحقوق وخريجي الشريعة ان الحقوق يدرسون 75 وحدة دراسية، فيما يدرس الشريعة 63 وحدة دراسية أي ما يقارب 12 وحدة دراسية ما يعادل 5 مواد دراسية فقط لا غير.

وأضاف المديعج: ان هذه المواد دراسية الخمس يمكن أخذها أثناء الدورة او أثناء التدريب في جمعية المحامين او أثناء التدريب في مكاتب المحامين، متسائلا: أبعد كل هذه الجهد والاجتهاد من يتم حرمانهم من كل الوظائف القانونية والقضائية.

وأشار الى انهم يدعون ان هذا الأمر إصلاح وتعديل، والحقيقة انه إفساد وتضليل وضياع للدين، مؤكدا ان الإصلاح يكون بناء وتطويرا لا هدما وتدميرا، فاليوم خريجو الشريعة محاربون وأصبحت بضاعتهم كاسدة، فالكل يدفعهم الى الوراء ولا أحد يؤيدهم وكأننا أصبحنا عبئا على المجتمع، فتكدس في الديوان وتوظيف بأقل الدرجات والميزات، واليوم يريدون استئصال شأفتنا ولسان حالهم يقول: «غادروها او اغلقوها».

وتابع المديعج قائلا: ان حجتهم كالعنكبوت اتخذت بيتا وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون، مؤكدا ان خريجي الشريعة لن يكونوا كبش فداء لأهواء ساذجة وقلوب حاقدة ونفوس فاسدة وعقول قاصرة وشخوص ساقطة.

وناشد عبر «الأنباء» سمو رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل والنواب ومن كان في قلبه رحمة وعدل من السياسيين والإعلاميين او غيرهم ان ينصف خريجي الشريعة، مؤكدا ان الأمر ليس خريجي الشريعة بقدر ما هي حرب على الشريعة، فانظر من يريد تمرير هذا الأمر ومن يقف وراءه لتعلم ان جمعية المحامين لم تقم هي بمنع التحاق خريجي الشريعة بمهنة المحاماة وهم أعلم بمهنتهم من رئيس اللجنة التشريعية الذي قام بإقحام خريجي الشريعة والعمل على منعهم من المحاماة وهو «أمر دبر بليل».

وأشار المديعج الى اننا لسنا ضد تمرير قانون المحاماة لما له من إيجابيات ويعتريه بعض السلبيات ولكننا نرفض جملة وتفصيلا محاولة إقحام خريجي الشريعة ومحاولة استبعادهم.

ولفت الى ان النواب المتضامنين مع خريجي الشريعة بالدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم ورفض مقترح استبعادهم عن مهنة المحاماة بلغ 33 نائبا يتضامنون مع طلبة الشريعة لعدم إقصائهم من مهنة المحاماة، متوجها بالشكر الجزيل لنواب مجلس الأمة على وقوفهم مع طلبة الشريعة وسعيهم من أجل عدم استبعادهم عن مهنة المحاماة في القانون الجديد، مثمنا الجهود المشكورة التي تبذل من اجل الحفاظ على مستحقات خريجي كلية الشريعة.